

<https://freomarradi.files.wordpress.com/2020/08/le-tres-princier-train-de-vie-du-trophee-hassan-ii-de-golf.pdf>

النمط الأميري جدًا لجائزة الحسن الثاني للغولف

في ظلّ وضع اقتصادي صعب يثقل جديًا كاهل المالية العامة، لا تلبث الجمعية التي يرأسها الأمير رشيد أن تُموّل بسخاء من قبل مؤسسات الدولة، وعندما لا تُؤدّي ضرائبها، تقوم الدولة بدعمها حتى تستطيع ذلك..



في يونيو 2012، تلقت جمعية جائزة الحسن الثاني للغولف بعض رسائل شكاوى من إدارة الضرائب تطالبها فيها بدفع مستحقّاتها التي ناهزت 11 مليون درهم عن فقط السنة المالية 2011.

في وثيقة أعدّها مدقّق حسابات مستقلّ، فإن هذا الواجب الضريبي البالغ 11.634.889 درهم والمسجّل في نهاية السنة المالية 2011، يرجع إلى "ضريبة الاقتطاع وضريبة القيمة المضافة على الخدمات المقدّمة من قبل شركات أجنبية لصالح الجمعية".

وقد علمت "الكم" أنّ مناقشات قد جرت بين المديرية العامة للضرائب ومسؤولي الجمعية دامت عدة أشهر في النصف الثاني من عام 2012. وفي سبتمبر من نفس السنة، اتّخذت الجمعية عددًا من القرارات التي أبلغتها لأعضائها وذلك بعد إقفال حسابات السنة المالية 2012، قرارات من شأنها أن تضع حدًا لمتأخراتها الضريبية.

الدولة تُهبّ للإيقاد

القرار الذي وقّعه كلّ من المستشار المالي للأمير رشيد، عز الدين بنموسى، وأمين صندوق الجمعية، نوفل محمد بنسودة، يُبلغ أعضاء الجمعية بأن عدّة اجتماعات بين مدير ديوان رئيس الجمعية (الأمير) وإدارة الميزانية بوزارة المالية قد خلّصت إلى الحصول على دعم حكومي من الوزارة يصل إلى 15 مليون درهم.

في الفقرة الثانية من القرار، سجّلت الجمعية "اعتمادًا ضريبيا بمبلغ 15 مليون درهم يؤدّي إلى رفع اعتماد الضريبة نهاية سبتمبر 2012 إلى 18.5 مليون درهم مقابل 3.5 مليون درهم نهاية ديسمبر 2011. بناءً على ذلك، من المنتظر أن يُعطي هذا الاعتماد، إضافة إلى الديون الضريبية المسجّلة لما قبل 2010، كامل المخاطر الضريبية، بما في ذلك الغرامات المحتملة".

لقد تمّ توفير اعتماد بمبلغ 15 مليون درهم بنفس الطريقة في 2011 و2012، ويُخبرنا التقرير المالي الأخير للجمعية الذي أصدره مكتب الشبكة الدولية للتدقيق والاستشارات KPMG المكلف بحسابات الجمعية. في الواقع إن هذه الأخيرة مدينة بمبلغ 29 مليون درهم

للسلطات الضريبية عن المتأخرات التي تغطي سنواتها المحاسبية منذ عام 2006. وبالتفصيل، يتكوّن هذا الواجب الضريبي من ضرائب الاقتطاع من المصدر على المبالغ التي دفعتها الجمعية لأشخاص غير مقيمين، وضريبة القيمة المضافة على تعويضات مقدّمي الخدمات الأجانب وكذلك ضريبة دخل موظفي الجمعية والمتعاونين معها.

جمعية مزدهرة

عند الاطلاع على البيانات الموجزة للجمعية، نرى أنّها لا زالت تتمتع باكتفاء ذاتي وذات قدرة مالية، بل هي بمثابة تجارة مربحة كون نتائجها الصافية إيجابية. فلماذا إذن اللجوء إلى الدولة لتغطية المخاطر المرتبطة بالضرائب؟ ما الذي يحفز الدعم الممنوح من قبل وزارة المالية والبالغ 30 مليون درهم بين عامي 2011 و2012؟ عندما توجهت "لكم"، عدّة مرّات، بطرح هذه الأسئلة على كل من الجمعية ووزارة المالية، لم تتلقَ أيّ جواب...

جدير بالذكر أن الجمعية، التي تستعدّ للاحتفال بالذكرى الأربعين لجائزة الحسن الثاني للغولف، وهي البطولة التي أدارتها منذ عام 2002 بدلاً عن الجامعة الملكية المغربية للغولف، تتمتع بصحة مالية ممتازة. إنّ اعتراف رئيس الوزراء إدريس جطوبها كجمعية للمنفعة العامة في عام 2003 يسمح لها بممارسة أنشطة مدرة للدخل، بالإضافة إلى الإعانات التي تقدّمها بسخاء العديد من الجهات الحكومية والخاصة. إنّ صفة جمعية ذات منفعة عامة تمنح لها حقّ اقتطاع من المصدر بنسبة 10٪ من الخدمات التي تتلقاها من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأجانب، بالإضافة إلى الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة.

في عام 2012 وحده، سجّلت الجمعية إجمالي دخل قدره 90 مليون درهم. يأتي الجزء الأكبر من الإعانات من المؤسسات العامة كالمكتب الوطني المغربي للسياحة الذي يمنح 12 مليون درهم سنوياً، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (ANFCC) التي تمنح 7 مليون.

يندرج كذلك كل من المكتب الشريف للفوسفاط (OCP) والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (SNRT) وشركة سامير (SAMIR) والبنك المغربي للتجارة الخارجية (BMCE Bank) وصندوق الإيداع والتدبير "رأسمال" (CDG Capital) واتصالات المغرب (Maroc Telecom) والتجاري وفا بنك (Attijari wafabank) والمحطة الحرارية للجرف الأصفر (JLEC) والبنك الشعبي (BCP) وألستوم (ALSTOM) وصندوق الإيداع والتدبير "تنمية" (CDG développement) والمكتب الوطني للمطارات (ONDA) ضمن قائمة المحتضنين، مانحين سنوياً للجمعية إعانات تتراوح بين مليون إلى 5 ملايين درهم. بالإضافة إلى هذه المنظمات والمؤسسات العامة، تساهم الحكومة أيضاً في دعم الجمعية التي يرأسها الأمير رشيد من خلال وزارة الشباب والرياضة وكذلك وزارة المالية، بمبلغ 19 مليون درهم سنوياً. نظيف أخيراً أنّ مكتب الأمير يشارك أيضاً في التمويل من خلال منح مبلغ 360 ألف درهم في عام 2011، وهي دفعة لم تتكرّر في عام 2012 وفقاً للتقرير المالي لمكتب KPMG.

كما تتلقّى الجمعية مساعدات عينية تقدر بأكثر من 11 مليون درهم من قبل مكتب KPMG. وبفضل شراكتها مع الخطوط الملكية المغربية وشركة "كيا" (Kia)، تدخر الجمعية 4.2 مليون درهم حيث أنّ الخطوط الملكية المغربية تغطي ما يصل إلى 3.4 مليون من رحلات اللاعبين وموظفي الجمعية، وتغطي "كيا" ما يقدر بـ 1.77 مليون من النقل الأرضي.

لقد سجّلت الجمعية منذ عدّة سنوات مدخولا صافيا إيجابيا، وها هي تستفيد من تأجيل الربح مرة أخرى. وفي نهاية عام 2012، ناهز إجمالي الرساميل الصرفة للجمعية، المكونة من عمليات تأجيل متتالية، حوالي 10 ملايين درهم.